وثائق تؤكد تورطه في قضايا فساد وتجاوزات...

«الجبواني» من مخبر على الحراك إلى وزير النقل

لماذا لا يقال «الجبواني»؟ وما علاقة علي محسن و«الدوحة» ببقائه في المنصب؟

«الأمناء» قسم الرّصد:

أفصحت مصادر مقربة من الحكومة الشرعية اليمنية عن تورط وزير موالٍ لقطر في قضايا فساد وتجاوزات ، ناهيك عن فشله في إدارة الوزارة التي جاء لها نتيجة موقفه المعادي للتحالف العربي الذي تقوده السعودية .

وتكشف المصادر عن دور صالح أحمد الجبواني ، في مسيرة الحراك الجنوبيّ ، حيث تزعم المصادر إن دور الجبواني لم يكن إلاّ مخبرًا لصالح النظام اليمني في صنعاء، قبل أن يمارس عمليات ابتزاز تجاه قيادات الجنوب التاريخية ، وإجبارهم على دفع له أموال مقابل صمته عنهم .

وأكدت مصادر قريبة من رئيس حكومة الجنوب السابق ومستشار الرئيس اليمني الحالي / حيدر أبوبكر العطاس : إنّ الجبوانيّ طلب من العطّاس صرف له أموالاً مقابل صمته عن وصفه بالديناصور، حيث أسس الجبواني تحالفًا محليًا أسماه «حوج»، لابتزاز القيادات، قبل أن يحبط ناشطون في الداخل الجنوبي، دور الجبواني في ابتزاز قادة الجنوب، باستثناء العطاس، الذي صرف له أموالاً كمعونة، وليس رضوخًا لابتزاز الجبواني.

وحصلت «الأمناء» على وثائق وتقارير تؤكد أن تعيين الجبواني، ما كان له أن يتم لولا العشوائية وسيطرة طرف سياسي على القرار الرئاسي الذي أصبح يقدم حلفاء الدوحة المتمردة على جيرانها، في الحكومة اليمنية.

وتبرر المصادر بأنّ الفراغ الحاصل في البلد وافتقاد الرئاسة اليمنية للقرار الوطني، جراء غياب أجهزة المخابرات الوطنية التي يعتمد عليها في إعطاء معلومات دقيقة عن الشخصيات التي يجري اختيارها في أيّ منصب ، وهو ما حصل مع صالح الجبواني الذي تمّ الدفع به إلى وزارة النقل اليمنية ؛ نتيجة توصية قطرية لنائب الرئيس اليمني المقرب من نظام الدوحة.

وقد جاء تعيين الجبواني تكريمًا له على موقف المناهض للتحالف العربي , وهجومه الإعلامي المتواصل على المجلس الانتقالي الجنوبي والأجهزة الأمنية التي تخوض الحرب ضدّ الإرهاب .

وتحمل المصادر الدائرة المقربة من الرئيس هادي بالتورط في تمرير مثل هذه القرارات التي لا تخدم الحرب ضد مليشيات الحوثي، بل إنها قد تعرقل جهود التحرير نظرًا لارتباط الكثير من مسؤولي الحكومة اليمنية بالنظام القطري المتحالف مع إيران. وتبين الوثائق تورط الجبواني ومسؤولين مدنيين وعسكريين في قضايا فساد مالي كبير ونهب للمال العام، واستقطاع رواتب الموظفين بطريقة غير قانونية.

وسلطت تقارير خاصة بفساد وزارة النقل اليمنية الضوء على الوزير النقل التي تقول التقارير ... إنّه ليس له أيّ مؤهّلات , أو خبرات ، غير أنه كان مخبرًا في جهاز الأمن السياسي ، وكان مكلفًا بالتغلغل داخل الحراك الجنوبي وركوب موجته لبذر الخلافات والانشقاقات داخله واستخدامه حين الحاجة إليه وقد حان وقته وكلف بمهمة وزير النقل من أجل أن يقال وزير في الحكومة الشرعية يهاجم ويشتم التحالف وهذه هي مهمته الحقيقية بعيدًا عن الوزارة ومهامّها وقد تجلّى ذلك في جميع وسائل الإعلام .

أما إدارة الوزارة، تقول التقارير «فقد بدأ الوزير الجبواني الذي لم يقم بأيّ عمل إداري في حياته ومنذ الوهلة الأولى بعمل تخريبيّ حيث أقصاء ورفض السماح لوكلاء الوزارة بالعمل تحت حجة ومبرر عدم وجود إمكانيات مع العلم أنّ جميع هيئات الوزارة إيرادية وكان الوزير يعيث بمواردها فسادا وقد نشرت كثيرًا من مظاهر هذا الفساد وما خفي أعظم ! .

وتبين التقارير الفساد الذي يمارسه الجبواني في وزارة النقل، حيث تسلط «الأمناء» الضوء على «الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري».

بدأ الوزير الجبواني بتدمير هذه الهيئة أولاً بقراره رقم (16)الذي أصدره الجبواني وإلغاء فيه القانون وحول تبعية الموانئ والمنافذ البرية إلى مكتبه مباشرة ؛ حتى يتسنى له نهب إيراداته وهذا القرار يعني إلغاء الهيئة وتدميرها .

قام الجبواني بإبعاد قيادات الهيئة التي كانت موجودة والمشهود لها بـ من أسس الهيئة وطورها في أحلك الظروف بعد الحرب مباشرة .

ويؤكد التقرير « إنّ الوزير يريد أن ينهب هذه الهيئة فقد عين قائم بأعمال لمدير فرع عدن رجلًا مثله لا يملك أيّ خبرة إدارية وقد حاول تعيينه من قبل نائب للمدير العام لمؤسسة موانئ الخليج العربي ولكن محافظ وأبناء حضرموت كانوا له بالمرصاد ورفضوا هذا التعيين ولذلك قام بتعيينه قائم بأعمال مدير عام فرع الهيئة عدن وهو ناجي الشريف كل مؤهلاته أنه من أبناء منطقته وصديقه.

ولأن عدن تتجاذبها أطراف سياسية لا تزال تغرد خارج السرب استطاع أن يمشي قراره وبدأ المدير الجديد صديق الجبواني يعلن وأمام جميع الموظفين عندما اشتكى الموظفين بأنّ الوزير تجاوز كل الحدود في التوظيف والصرف لكل من هب ودب تفاجئ الموظفون برد ناجي الشريف بأنّه مستعدّ أنّ يصرف كل إيرادات الهيئة لصديقه الذي جاء به الجبواني وكانت هذه صدمة كبيرة للموظفين الذين كانوا يعتبرون ذلك فقط كلام إلاّ أنّ ناجي الشريف بدأ بتطبيق ذلك على أرض الواقع وتمثل ذلك في صرفيات كبيرة جدًا بتوجيهات وبدون توجيهات وبدأ المدير الهمام بطلب شراء سيارة يتجاوز سعرها ثمانية مليون ريال رغم كونه أولاً لا يملك قرارًا تعيين من مجلس الوزراء ولم يمض على تعيينه في هذا المنصب سوى شهرين فقط ! .

وتضمّن التقرير وثيقة هي «مذكرة تمّ فيها صرف مبلغ عشرة مليون ريال تحت مبررات واهية منها إعادة النظر في القرار (16) سيء الصيت».

وتعالت أصوات حقوقية منذ تعيين الجبواني بضرورة إقالته إلّا أنّ مصادرًا في الرئاسة اليمنية، علقت على الأمر بـ إنه مرتبط بنائب الرئيس علي محسن الأحمر، وإن هادي لا يستطيع التدخل.

وتقف الدوحة سياسيًا وإعلاميًا وراء صالح الجبواني، الذي ترك العمل الرسمي له في وزارة النقل وتحول إلى ناشط سياسي يمارس دورًا معارضًا للتحالف العربيّ .